الجلسة الخاصة حول "مقومات التمويل الإسلامي"

نبذة مختصرة

يعتمد التمويل الإسلامي على المبادئ الجوهرية للدين الإسلامي التي تتعلق بحقوق الملكية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوزيع الثروات، والحوكمة. يكمن الأساس المنطقي وراء التمويل الإسلامي في منع الكسب غير المشروع، والتوزيع غير العادل للدخل، وهشاشة الاقتصاد؛ ومن ثم، ضمان وجود بيئة اقتصادية متوازنة ومستدامة.

لذا، يحرم الإسلام الربا (نظام الفوائد) والغرار (العقود والصفقات الغامضة). وعليه، فإن التمويل الإسلامي يقوم في الأساس على تحريم الربا والغرار؛ كما يعد تقاسم المخاطر، والصفقات التي تقوم على الأصول، وتحريم السلوكيات التي تقوم على المضاربات، من الخصائص الرئيسية للتمويل الإسلامي.

وتماشياً مع ما تم طرحه، لا تعتبر النقود سلعة يمكن المتاجرة فيها، وإنما تعد رأس مال "محتمل"؛ أي، أنها لا تعتبر رأس مال إلا إذا تم ضمها لموارد أخرى من أجل القيام بنشاط إنتاجي. ويتم تحديد العائد على رأس المال بعد الانتهاء من فترة الاستثمار (عائد فعلي)، وينبغي أن يُحتسب على أساس عائد النشاط الاقتصادي الذي تم توفير رأس المال من أجله. فضلا عن أنه ينبغي تحديد المدخرات والاستثمارات من خلال هذا المعدل الفعلي للعائد على رأس المال. وحتماً، من الممكن للنظام الإسلامي أن يعتمد كلياً على أسهم رأس المال، دون الحاجة إلى التعاملات بالدَين؛ ولذا، يكون هذا النظام أكثر استقراراً من النظام التقليدي الذي يعتمد على الديون.

من هذا المنطلق، يختلف التمويل الإسلامي، في أساسه، عن التمويل التقليدي. ومثالاً على ذلك، أن التمويل الإسلامي يقوم على اقتسام المخاطر بينما يعتمد التمويل التقليدي على تحويل المخاطر. وعلى الرغم من وجود اختلافات جوهرية تفرق بوضوح بين المنتجات المالية للتمويل الإسلامي وتلك الخاصة بالتمويل التقليدي، فإن ممارسات التمويل الإسلامي الحالية تعتمد بشدة على منتجات التمويل التقليدية، كما تعمل على إدخال هذه المنتجات في نظام التمويل الإسلامي.

وتسبب هذه الممارسة مشكلتين رئيسيتين على أقل تقدير؛ الأولى هي أن منتجات التمويل الإسلامي الجديدة هذه يُتشكك في كونها منتجات إسلامية حقاً، والثانية هي أن القدرة على الابتكار في نظام التمويل الإسلامي تعتمد بشكل أساسي على قدرة الابتكار في نظام التمويل التقليدي، والذي يتمتع بأسس مختلفة.

الهدف من اللجنة النقاشية

الهدف الأساسي لهذه اللجنة هو مناقشة ممارسات التمويل الإسلامي الحالية، والإسهاب في مناقشة مبادئ إمكانية تشييد بنيان مالي إسلامي يشجع على الابتكار في مجال التمويل الإسلامي اعتماداً على مقومات التمويل الإسلامي بدلا من استخدام المنتجات الخاصة بالتمويل التقليدي.

قضايا وموضوعات

تشتمل أوجه النقاش الممكنة على الأسئلة التالية، بينما لا تقتصر عليها:

- ما هي المكونات/المقومات الرئيسية للتمويل الإسلامي؟
- ما الذي يفرق نظام التمويل الإسلامي عن النظم العامة للتمويل؟ هل يختلف نظام البنوك الإسلامية؟ لماذا يُفضل نظام التمويل الإسلامي على نظام التمويل الكلاسيكي الذي يتضمن مشاركة المخاطر وتحويلها؟
- كيف يمكن تطوير الأدوات المالية في نظام التمويل الإسلامي في معزل عن النظام المالي التقليدي؟
- ما هي الأسباب وراء اعتقاد أن ممارسات التمويل الإسلامي الحالية تعتمد بشدة على المنتجات المالية التقليدية، وتعمل على إدخال هذه المنتجات في نظام التمويل الإسلامي؟
- ما هي التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي؟

المشاركة

جميع الوفود في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وممثلي المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدولية المختلفة التي ستحضر الجلسة الوزارية الثانية والثلاثين للكومسيك مدعوون للمشاركة في الجلسة الخاصة. كما سيتم دعوة ممثلين من المجتمع المدني، ورجال الأعمال، والأكاديميين، وغيرهم من أصحاب المصالح ذوي الصلة، لحضور هذه الجلسة.

مقر وتاريخ انعقاد الجلسة

مركز إسطنبول للمؤتمرات، اسطنبول، تركيا، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

لمزيد من المعلومات، برجاء الاتصال بالسيد:
محمد عاكف ألانباي، خبير،
مكتب تنسيق الكومسيك، 110 شارع نيجاتي بك
جانكايا– أنقرة
هاتف: 18 57 294 312 90+
البريد الإلكتروني: malanbay@comcec.org